

## من أجل زيادة الشفافية – مراجعة سياسة البنك الدولي للإفصاح عن المعلومات

### عرض موجز

يقترح البنك الدولي تغييراً رئيسياً للإفصاح عن المعلومات للانتقال من توضيح الوثائق التي نفصح عنها (قائمة إيجابية) إلى الإفصاح عن أي معلومات غير واردة على قائمة الاستثناءات. وسيكون النهج الجديد أكثر اتساقاً مع موقفنا المعلن المؤيد للإفصاح.

وسوف يستند النهج الجديد إلى أربعة مبادئ.

#### المبدأ 1. أكبر إمكانية للحصول على المعلومات.

إننا ندرك الأهمية الحاسمة للشفافية والمساءلة في عملية التنمية. وعلى ذلك، فإن سياستنا بشأن الإفصاح ستنجح للجمهور الإطلاع على جميع المعلومات بحوزتنا، مع وجود مجموعة محدودة من الاستثناءات. وتدرك السياسة الجديدة أنه ليس من الضروري بقاء تصنيفات معينة من المعلومات سرية إلى أجل غير محدد وسوف تقدم إطاراً زمنياً واضحاً للإفراج عن أنواع معينة من المعلومات.

#### المبدأ 2. قائمة واضحة من الاستثناءات يسهل تفسيرها وتنفيذها

لن نمنع الوصول إلى المعلومات إلا لوجود سبب جوهري يفرض السرية. ومن بين الأمثلة على ذلك المعلومات الشخصية عن الموظفين، والمعلومات الحساسة التي تعطيها لنا الدول الأعضاء وأطراف ثالثة مع وجود تفاهم واضح بأنه لن يتم الإفصاح عن هذه المعلومات، والمعلومات التي تخضع لامتياز العلاقة بين المحامي وموكله. كما أننا نحتفظ بالحق في عدم الإفصاح عن المعلومات إذا رأينا أن هذا الإفصاح سيتسبب على الأرجح في إلحاق ضرر بالغ بمصالح البنك أو أحد الدول الأعضاء أو أحد موظفيه أو أطراف ثالثة، ويتجاوز هذا الضرر ما ينشأ عن الإفصاح من منفعة.

#### المبدأ 3. إجراءات واضحة للتعامل مع طلبات الحصول على معلومات

تنفيذاً للنهج المقترح، سنواصل نشر أكبر قدر ممكن من المعلومات بصورة منتظمة على موقعنا الإلكتروني. وسوف نعتد إجراءات واضحة وفعالة من حيث مردود التكاليف للتعامل مع طلبات الحصول على المعلومات بما في ذلك إطار زمني محدد للبت فيها والرد عليها. وستكون أية رسوم مقابل إثبات صحة المعلومات أو إعادة إنتاجها معقولة وعادلة.

#### المبدأ 4. حق الطعن

إننا نعترف بحق الطالب في الطعن الإداري إذا رأى أننا حرمانه بلا مبرر معقول من الحصول على المعلومات التي ينبغي إتاحتها للجمهور بموجب سياسة الإفصاح. وسيرأس هيئة الطعون موظف كبير من جهاز الإدارة له سلطة مطلقة في تفسير هذه السياسة وتأييد القرار أو إلغاؤه (باستثناء الوثائق السرية لمجلس المديرين التنفيذيين، الذي يعد الإفصاح عن وثائقه امتياز مقصور عليه).

ما هي الاختلافات الرئيسية بين النهج الجديد والسياسة القائمة؟

- بموجب السياسة القائمة، فإننا نوضح أنواع الوثائق التي سنتيح الإطلاع عليها، وبموجب النهج المقترح، سنتيح للجمهور الإطلاع على جميع الوثائق باستثناء الواردة على قائمة محدودة.
  - سنتيح الإطلاع على أنواع من المعلومات أكثر مما هو متاح بموجب السياسة القائمة، وسيكون معظم المعلومات متاحا بلا مقابل على موقع البنك الإلكتروني. ومن الأمثلة على هذه المعلومات الإضافية تقارير الإدارة الفصلية، وتقارير استعراض أداء المحافظ القطرية، وتقارير أوضاع التنفيذ ونتائجه (باستثناء ملاحظات الموظفين)، والمذكرات الخاصة بالبعثات، ومحاضر اجتماعات قرارات واستعراضات التصور.
  - سيعتمد النهج المقترح على تصنيف محدد للوثائق عند إنشائها من قبل موظفي البنك أو تلقيها من الدول الأعضاء أو أطراف ثالثة على أنها "عامة" أو "للاستخدام الرسمي فقط" أو "سرية" أو "فائقة السرية".  
و حين نحصل على معلومات من أطراف ثالثة سنبقى ملتزمين قانونيا وأديبا باحترام هذا التفاهم.
  - سنتيح الإطلاع على وثائق معينة للبنك، من بينها معظم وثائق مجلس المديرين التنفيذيين، لدى استكمال إجراءات المداولة أو بعد فترة زمنية محددة.
  - بعض المعلومات التي لا نتيح الإطلاع عليها حاليا لأنها نشأت أو تم الحصول عليها بموجب سياسات الإفصاح القائمة أو السابقة سيتم الإفصاح عنها وإتاحتها للجمهور بعد فترة زمنية محددة. وسيتفق هذا الإفصاح بأكبر قدر ممكن مع أنواع الوثائق والفترات الزمنية التي ندرسها بموجب النهج الجديد.
  - سنقوم بتطبيق آلية للطعون الإدارية.
  - سيجري تدريب موظفي العمليات بالبنك على جميع المستويات على تصنيف الوثائق وغيرها من الإجراءات ذات الصلة لتحسين خدماتنا ومعايير الخدمات عند إتاحة معلوماتنا للجمهور على أوسع نطاق ممكن.
- ويتفق هذا النهج الجديد مع نموذج الأعمال الخاص بنا والذي يقر بأن الشفافية عنصر حاسم لتعزيز الإدارة العامة والمساءلة وفعالية التنمية. ووجود سياسة سليمة وعلنية بشأن الإفصاح عن المعلومات هو أمر جوهري للقيام بأدوارنا الكثيرة. وتتجه نيتنا إلى تحقيق التوازن الملائم والصحيح بين أقصى قدر من الإفصاح وبين تجنب تحقق مخاوفنا المشروعة بشأن حماية أنواع معينة من المعلومات السرية.